أكثر من ٧٧٥١ منظمة معترف بها رسمياً

المنظمات غير الحكومية.. توالد مستمر ودور غائب

• .. أكثر من ٧٧٥١ منظمة وجمعية غير حكومية معترف بها رسميا من الحكومية اليمنية تم إشهارها منذ قيام الوحدة المباركة وحتى منتصف العام ٢٠١١م .. وبحسب تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن الوزارة تعمل حالياً على استصدار قرار لوقف إصدار تراخيص لهذه المنظمات مؤقتا حتى يتم إعادة تقييم أوضاع الكم الهائل للمنظمات التي حصلت على تراخيص الإشهار والتي ما تزال البلاد تشهد المزيد من الاعتراف والإشهار لهذه الجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ؛ حيث الآلاف من هذه الجمعيات تتداخل في مهامها ومضامينها وخدماتها ووظائفها واختصاصاتها التي وجدت لأجل أن تعمل فيها وتقدم خدماتها في مختلف المجالات التنموية .. ولأن حال الجمعيات بهذه الصورة تثير الكثير من التساؤلات والاستغراب ؛؛ التي منها ما هو السر وراء التكاثر الغريب للجمعيات والمنظمات؟ وهل هو نتيجة طبيعية للنظام الديمقراطي واستحقاق يكفله الدستور؟ وأيضا هل تؤدي هذه المنظمات دورها المطلوب في خدمة التنمية والمجتمع .. أم أنها مجرد موضة وتجارة؟ وهل يستغل البعض هذه المنظمات وتسييسها لخدمة القائمين عليها؟.. تساؤلات كثيرة حاولنا نجمع إجاباتها في سياق التحقيق التالي:

تحقيق/محمد العزيزي

* نبدأ هذا التحقيق بالأرقام الخيالية لعدد المنظمات غير الحكومية العاملة باليمن حيث تؤكد إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن عدد المنظمات غير الحكومية المرخص لها رسميا من الدولة حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م قد وصلت نحو ٧٧٥١ جمعية ومؤسسة أهلية واتحاد في عموم محافظات الجمهورية.

وبينت الإحصائية أن الجمعيات والاتحادات التعاونية المرخصة بلغت ١٨١١ فيما الجمعيات والمؤسسات الأهلية واتحاداتها في المراكز الرئيسية ٥٥٣٧ وفي الفروع ٤٠٣، مشيرة إلى أن الوزارة سجلت خلال العام ٢٠١٠م نحو ٦٩٦ منظمة غير حكومية وان الحديدة والضالع وأبين وإب والأمانة وذمار وتعز وحجة من أكثر المحافظات التي سجلت فيها هذه المنظمات.

ولفتت إحصائية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى انه تم شطب ١٤٨٠ منظمة وجمعية من سجلات الوزارة ومكاتبها بناء على مسح ميداني قامت به الوزارة واستنادا على قرارات صادرة من المحافظين تمهيدا لإحالتها إلى الجهات القضائية، وأرجعت الإحصائية إلى أن سبب شطب هذه المنظمات والجمعيات إلى عدم تجديد تراخيصها وانتهاء شرعيتها القانونية أو بسبب اختفائها وعدم مزاولة أي نشاطات وفقا للقانون.

وأوضحت أن هناك تعديلات قانونية على القوانين المنظمة للجمعيات غير الحكومية شملت كل القصور ومعالجة كافة القضايا التي تعاني منها الوزارة والجمعيات وحماية المنظمات الناشطة في العمل الاجتماعي والتنموي وفي مختلف المجالات الأخرى وكذا معاقبة الجمعيات المتعثرة أو الفاشلة التي لا تعمل وفقا للقانون .. مؤكدة إلى أن تلك التعديلات قد أحيلت إلى مجلس النواب مطلع العام الجاري وتعثرت في تداولها في المجلس بسبب الأزمة الحالية.

وأشارت الإحصائية إلى أن ضعف القوانين المنظمة للجمعيات والمنظمات والاتحادات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية لم يمكن الوزارة من اتخاذ مواقف حازمة لضبط أو منع المنظمات التي تعمل بدون تراخيص أو التي تعمل في غير تخصصاتها والتراخيص التي منحت لها رغم أن القانون لا يجيز للجمعيات أن تعمل خارج تخصصاتها أو تتدخل في اختصاصات جمعيات أخرى.

متى بدأت العمل

* بدأت منظمات المجتمع المدني غير الحكومي العمل والتشكل مايو والإشهار في التسعينيات من القرن الماضي عند قيام الجمهورية اليمنية في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م حيث كفل دستور البلاد لكل فئات المجتمع وشرائحه في حق التنظيم السياسي والمهني والنقابي، ففي المادة ٥٧ والتي تسمح وتمنح الحق في تكوين الأحزاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية .. يقول أحمد المداني ناشط في إحدى الجمعيات إن من عيوب الجمعيات أنها تتركز في المدن الرئيسية فقط وتنعدم في القرى والأرياف وهذا يؤدي إلى اختلال في هدفها وفي الخدمات التي تقدمها وفي توزيع المنافع .

ويستطرد بالقول: أعتقد أن المنظمات المدنية في اليمن أكثر من أي دولة أخرى من حيث العدد ولكنها أرقام من دون فاعلية أو دور عملي في خدمة المجتمع والتنمية رغم أن هذه الجمعيات بكل مسمياتها غطت كافة مناحي الحياة والمجالات وأغلبها لا تعمل ولا نعلم عن وجودها إلا في المناسبات.

استغلال سلبي

* الزميل مطهر هزبر صحفي بصحيفة (الثورة) ورئيس أحد أندية (اليونسكو) في اليمن يرى انتشار وتزايد أعداد الجمعيات والنقابات وغيرها من المنظمات غير الحكومية انعكاسا طبيعيا لظاهرة الدكاكين فمن ليس له عمل اتجه نحو إنشاء جمعية أو منظمة الدليل انك عندما تمر في الشارع فما من شارع أو عمارة إلا وترى بروز يافطات وعناوين لمسميات غريبة لتلك الجمعيات وكل ما يدخل في إطار المجتمع المدني والتي وجدت وبرزت مع تحقيق الوحدة اليمنية وانتهاج نظام الحكم الديمقراطية والتعددية السياسية .. ويقول هزبر : المنظمات غير الحكومية في اليمن لم تؤد الدور المطلوب في تنمية المجتمع اليمني في كل المجالات وبحسب مجال كل منظمة ولذلك فإن عدم فعالية هذه المنظمات ناتج عن انزلاق بعضها إذا لم نقل جميعها في عملية التسييس و السياسة وقيام هذه المنظمات على أساس حزبي أو مناطقي أو فئوي ؛ حتى وإن كان الظاهر من عمل بعضها الجانب الخيري أو الاجتماعي، وبالتالي فإن هذا الانزلاق الحزبي قد عمل على إفراغها من أهدافها ومضمونها .. إلى جانب توظيفها لصالح القائمين عليها وبذلك تفتقد لما يصبو إليه المواطنون من خدمات سواء تلك الجمعيات التي تقوم على أساس المناطق والتي تنتشر في المدن والقرى أو تلك التي لها اهتمامات معينة مثلها مثل الجمعيات والمنظمات التي تقوم على أساس تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وكان تأثيرها سلبيا في هذا الجانب والدليل المنظمات والجمعيات التي ظهرت خلال الأزمة الخانقة التي عشناها في العام الماضي ٢٠١١م فقد ظهرت جمعيات ما أنزل الله بها من سلطان وما عكسته من تبعية حزبية عفنة لا تمت للعمل المدني بصلة لأن العمل السياسي محصور على الأحزاب، ولكن هذه الجمعيات كشفت لنا خلال الثورة الشبابية وجهها الآخر في التبعية الحزبية وملكيتها .

❑ جمعيات ومنظمات تم تسييسها لصالح القائمين عليها مما أفقدها فعاليتها ودورها المطلوب

مختصون: هناك جمعيات لها أثر ملموس وأخرى تظهر في المناسبات

❑ وزارة العمل: لا يوجد نص قانوني يتيح لنا التعامل بحزم مع المنظمات التي تعمل بدون ترخيص

أفرغت من محتواها

* الأخ طه القحطاني ناشط حقوقي وعضو في إحدى الجمعيات الخيرية اعتبر تزايد هذه الجمعيات بشكل غير منطقي يعود إلى ضعف في القانون اليمني المنظم لعملية إنشاء أو تكاثر هذه المنظمات .. وأضاف: توالدها قد جاء ناتجاً عن رجع صدى لنظام عالمي جديد يدعم التوجه المدني وحقوق الإنسان ؛ ولكنها ولدت لا هدف لها وفارغة المحتوى لا تخدم أو لا تقدم خدمة إلا للقائمين عليها.

ويصعب عليها كما يقول القحطاني أن تكون شريكا فاعلا في عملية التنمية ككل البلدان النامية مهما بذلت من مساع لتفعيل دورها.

كم هائل دون نفع

* لم يذهب المهندس عبدالحميد السروري ناشط حقوقي وأحد قيادات ملتقى الشباب في ساحة التغيير بجامعة صنعاء بعيداً عن الأشخاص الذين التقينا هم حيث يقول: المنظمات غير الحكومية (المدنية) تعد جزءاً من المجتمع وهي بحسب المنظومة العالمية مهمة جدا .. ولكن هناك البعض منها خرجت عن إطار عملها وأفرغت من مضمونها .. وأوجز السروري حديثه بالقول: أيضا هناك جمعيات ومنظمات لها أثر ملموس ودور لا ينكر بعكس الكثير منها وبالذات تلك التي إداراتها تعمل بجد وغير مسيسة.

وأرجع المهندس السروري تعثر البعض منها إلى انشغال قياداتها في العمل السياسي والمصالح الشخصية التي تنتفع من خلال هذه الجمعيات .. مشيرا إلى أهمية الوعي الثقافي بدور الجمعيات والمنظمات الأهلية في مجال تقديم الخدمات الخيرية والاجتماعية لكي تؤدي وظائفها على الوجه الأكمل.

١٤٨٠ منظمة مشطوبة

* وهنا يقول الأخ عبدالقادر الحليلي مدير الرقابة القانونية والمالية بوزارة العمل: الوزارة تبذل جهودا كبيرة في إصلاح شأن الجمعيات وتصحيح مسارها وإلزامها بالعمل وفق ترخيصها والقانون واللائحة التي حصلت بموجبها على الترخيص، وحتى أؤكد لك هذا الإجراء فقد قامت الوزارة بشطب ١٤٨٠ منظمة وجمعية من سجلات مكاتبها بالمحافظات بناء على قرارات صادرة من المحافظين إلى جانب المسح الميداني الذي كشف أيضاً وجود منظمات لم تجدد تراخيصها أو منتهية شرعيتها ومختفية وهي ضمن تلك الجمعية المشطوبة والتي أحيلت إلى القضاء .. ويؤكد الحليلي أن صعوبة تحديد الموطن لكل جمعية والمحاكم المختصة في نطاق الموطن أدى إلى صعوبة الإجراءات لإغلاقها بحسب ما ينص عليه القانون.

لا يجوز التدخل

* وحول المنظمات التي تعمل بدون تراخيص من العامة أو الأهلية أجاب بألم حيث قال: موقف الوزارة موقف لا يحسد عليه لأنه لا يوجد نص قانوني يعطي الوزارة الحق بالتعامل الحازم لضبط ومنع المنظمات العامة أو الأهلية التي تعمل بدون ترخيص أو حتى التي انتهت تراخيصها ..مؤكدا أن القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١م ولائحته التنفيذية رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٤م حدد فيه الجمعيات والمنظمات التي ينطبق عليها هذا القانون وهي الجمعيات والمؤسسات الخيرية والثقافية والتنموية الاجتماعية والتوعوية ؛ وهناك القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨م حدد أيضا المنظمات التي تندرج في إطاره وهي الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها زراعية ؛ سمكية ؛ سكنية ؛ حرفية وما في حكمها .. وأفاد الحليلي في سياق حديثه لنا أنه لا يجوز لأي من هذه المنظمات التي يختص بها القانون المذكور آنفاً أن تعمل أو تتدخل في تخصصات الجمعيات الأخرى وبالتالي فإن لكل نوع من هذه الجمعيات قانوناً ينظمها.

تعديل للقوانين

* وأخيراً يقول مدير الرقابة القانونية والمالية: هناك تعديل للقوانين المنظمة للجمعيات والوزارة جميعها في مجلس النواب وهذه التعديلات تشمل كل القصور ومعالجة كافة القضايا القانونية والعملية التي تعاني منها الوزارة والجمعيات على حد سواء؛ كما ستعمل هذه التعديلات على حماية المنظمات النشطة والفعالة في المجتمع ومعاقبة وملاحقة تلك المتعثرة أو الفاشلة التي لا تعمل وفقاً للقانون.

الانتخابات الرئاسية
يحق لك التصويت في المركز الانتخابي المسجل اسمك فيه بالبطاقة الانتخابية أو الشخصية أو العائلية أو العسكرية أو جواز سفر
اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء